منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة موقف

بدائل لرفع أسعار الكهرباء في الأردن

تموز 2016

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

بدائل لرفع أسعار الكهرباء في الأردن

يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى المساهمة في رسم سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى التنمية المستدامة في الأردن، كما يسعى المنتدى إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وإلى تمكين القطاع الخاص من العمل في بيئة مناسبة ومحفزة تؤدي لتحقيق الربح، وتوظيف الأردنيين، ودفع الضرائب المستحقة، والتي تعمل جميعها على دعم نمو اقتصادي شامل ومستدام في الأردن.

وحيث أن للطاقة دوراً رئيساً في النمو الاقتصادي للأردن بشكل عام وللشركات في مختلف القطاعات بشكل خاص، يدرك منتدى الاستراتيجيات الأردني أهمية تعريف مبادئ أساسية للتعامل مع هذا الشأن والذي أصبح مؤرقاً للأردن في الأعوام الماضية بسبب تقلب أسعار النفط وبسبب الاعتماد الكلي على استيراد مصادر الطاقة (97% في العام 2014)،[1] مما أدى إلى التأثير المباشر على أسعار الكهرباء وبالتالي على القطاعين العام والخاص. فبالنسبة للقطاع العام، أصبحت فاتورة الطاقة السبب الرئيسي في استنزاف خزينة الدولة وزيادة المديونية؛ حيث بلغت فاتورة الطاقة للعام 2014 حوالي 4480 مليون دينار[2] شكلت ما نسبته 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي،[3] كما تخطى الدين المترتب على شركة الكهرباء الوطنية 4.5 مليار دينار[4] في ذلك العام بسبب دعم أسعار الكهرباء، الأمر الذي أثر أيضاً على القطاع الخاص فرفع من النفقات التشغيلية لمعظم الشركات العاملة في القطاعات المختلفة، والذي أدى بدوره إلى انخفاض أرباح وجدوى العديد من المشاريع، مما أفضى إلى إقفال بعض الشركات وتسريح الموظفين.

أما المبادئ العامة التي يعتبرها المنتدى مبادئ هامة واستراتيجية وينبغي أن تكون موجهة لأي سياسة أو إجراء أو قرار معني بشأن الطاقة في الأردن فهي ما يلي:

- الأهمية القصوى لأمن الطاقة ويشمل ذلك:
  - توفير خليط من مصادر مختلفة.
  - الاتجاه نحو الطاقة المحلية والاعتماد الذاتي.
  - الاتجاه نحو الطاقة الخضراء النظيفة.
- توفير الطاقة بأسعار مناسبة للمستهلكين تنهض بالاقتصاد الأردني.
- التوجه بالقطاع من مرحلة استنزاف الخزينة إلى مرحلة دعم الخزينة.
- مساهمة القطاع في تحقيق رؤية الأردن 2025 من التوجه نحو اقتصاد اخضر ومستدام وزيادة لفرص العمل ورفع للناتج المحلي الإجمالي.

هذا وللتصدي لهذا التحدي المتمثل بزيادة كلفة إنتاج الكهرباء والدعم الكبير الذي تقدّمُهُ الحكومة لأسعار الكهرباء، بدأت الحكومة في العام 2013 وضمن برنامج صندوق النقد الدولي الإصلاحي بعملية الرفع الممنهج لأسعار الكهرباء وذلك حسب ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لمعالجة خسائر شركة الكهرباء الوطنية حتى تتمكن شركة الكهرباء الوطنية من معالجة الدين المترتب عليها والذي تخطى 4.5 مليار دينار في نهاية العام 2014.[5] ويجدول هذا البرنامج زيادة ممنهجة لأسعار الكهرباء لمدة 5 أعوام (2013–2017) بحيث تصل الأسعار

[1] الإصدار الشهري لوزارة المالية
[2] إحصاءات التجارة الخارجية/دائرة الإحصاءات العامة
[3] إحصاءات التجارة الخارجية/دائرة الإحصاءات العامة
[4] وزارة المالية
[5] كما سبق

إلى المستوى الذي يغطي التكلفة والتي تم تحديدها عام 2013 وحسب أسعار إنتاج الكهرباء آنذاك بـ 17.9 قرش لكل ك.و.س، وينهي العجز بحلول العام 2017.[6]

إلا أن العديد من التطورات طرأت في العام 2015، كان من أهمها:

1. الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً، حيث انخفض سعر برميل النفط من حوالي 100 دولار للبرميل إلى أقل من 35 دولار.
2. زيادة اعتماد الأردن على الغاز الطبيعي المسال القادم إلى المملكة عبر ميناء العقبة لتوليد الكهرباء والذي تم افتتاحه في شهر تموز 2015.
3. انخفاض تكلفة انتاج الكهرباء نتيجة الاعتماد الكبير على الغاز المسال وانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت تكلفة استيراد الطاقة في الأردن لتصبح ما يعادل 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وذلك مقارنةً بـ 17.3%[7] في العام 2014 وانخفاض تكلفة توليد الكهرباء إلى 11 قرش لكل ك.و.س.كل ذلك أدى الى انخفاض خسائر شركة الكهرباء الوطنية في عام 2015 بنسبة 79% بسبب انخفاض تكلفة انتاج الكهرباء، حيث سجلت الشركة 232 مليون دينار من الخسائر في العام 2015 مقارنة بـ1179 مليون دينار في العام 2014.[8]

لكن وعلى الرغم من هذه المستجدات بقيت أسعار الكهرباء على ما هي عليه في عام 2016، مما أدّى إلى:

1. ازدياد توجه مستخدمي الكهرباء الكبار والداعمين لتعرفة الكهرباء ممن تفرض عليهم تعرفة كهرباء عالية نسبياً، خاصةً في قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي وقطاع التعليم والمستشفيات والصناعات الاستخراجية، إلى توليد حاجتهم من الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة وبالتالي توقفهم عن استهلاك الكهرباء المولدة من الطاقة الأحفورية التي تزودها شركة الكهرباء الوطنية، أي توقفهم عن سداد قيمة ما يسمى بالدعم البيني (الدعم بين الشرائح المختلفة) والذي تعتمد عليه الشركة وزيادتها الممنهجة لسد العجز في ميزانيتها.
2. الكثير من الجدل حول جدوى الاستمرار في الرفع الممنهج لأسعار الكهرباء الذي كان يهدف بالأساس إلى الوصول لتغطية سعر التكلفة، وإننا اقتربنا فعلاً من الوصول إلى هذه المرحلة في عام 2015، فانتفى بهذا سبب الاستمرار في الزيادة على أسعار الكهرباء في حال استمرت أسعار النفط كما كانت عليه في عام 2015.
3. مطالبات بإعادة النظر في التعرفة الكهربائية وخاصةً للمستهلكين الكبار والداعمين لتعرفة الكهرباء من خلال الدعم البيني، وذلك بعدما أدت التعرفة الكهربائية المرتفعة إلى انخفاض جدوى مشاريعهم.
4. أهمية إيجاد بدائل لاعتماد الأردن الكبير على النفط والغاز لتوليد الكهرباء لجعل المملكة أقل عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، إذ أنه في حال عاودت أسعار النفط الارتفاع فستعود المشكلة للظهور، بالتالي سيعود العجز لموازنة شركة الكهرباء الوطنية، وستعود لاستنزاف الموازنة العامة وإضافة

[6] الاستراتيجية الوطنية لمعالجة خسائر شركة الكهرباء 2013–2017
[7] الإصدار الشهري لوزارة المالية
[8] شركة الكهرباء الوطنية 2015

المزيد للمديونية، بالتالي يجب على الأردن إيجاد سيناريوهات بديلة أكثر استدامة وأقل اعتماداً على استيراد النفط.

وعليه نرى في منتدى الاستراتيجيات بأن على الحكومة إعادة النظر في الحلول المطروحة حاليا وهي إما بقاء الحال على ما هو عليه، أو ربط أ سعار الكهرباء بأسعار النفط أو الاستمرار في الرفع الممنهج لأسعار الكهرباء. حيث يرى المنتدى بأن الحل يجب أن يوازن ما بين احتياجات المستهلكين لأسعار كهرباء مناسبة من جهة وبين احتياجات الحكومة من عدم تعريض الخزينة إلى عجوزات مفاجئة تزيد من مديونيتها من جهة أخرى. ويرى منتدى الاستراتيجيات بأن هناك العديد من السيناريوهات البديلة التي يمكن لشركة الكهرباء الوطنية استغلالها عوضاً عن زيادة أسعار الكهرباء حسب ما سبق من أجل رأب فجوة العجز في ميزانيتها، وذلك إما بمعالجة خلل موجود في التعرفة، أو بالحد من تأثير الدعم الحكومي لبعض المستهلكين الكبار واستبداله بما اسميناه دعم مستدام بدلاً من الدعم الدائم، أو التقليل من خسائر الحكومة من الدعم البيني جراء تحول المستهلكين الكبار للطاقة المتجددة. ويوصي المنتدى باللجوء لاستغلال هذه السيناريوهات (والتي تقترح هذه الورقة بعض منها) بينما هي متاحة والتي بمجملها تصب في تحقيق جميع المبادئ الرئيسية التي يؤمن بها المنتدى ويعتبرها هامة واستراتيجية والتي ستمكن عند استغلالها من:

1. استمرار شركة الكهرباء الوطنية بتسديد تكلفة الكهرباء وتجنب العودة إلى حالة العجز في الميزانية ما أمكن.
2. دعم العديد من القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني مما سيؤدي إلى ازدهارها وبعث الشعور بالرخاء الذي سينعكس إيجاباً على فرص العمل والناتج القومي الإجمالي.
3. تخفيض مستوردات الأردن من الطاقة وكل انعكاساته الإيجابية من:
   - توفير طاقة محلية.
   - تقليل الاعتماد المميت على الاستيراد.
   - رفع الناتج المحلي الإجمالي.
   - توفير فرص عمل جديدة وتحريك الاقتصاد.
4. تحقيق رؤية الأردن 2025 بالتوجه نحو اقتصاد اخضر ومستدام وزيادة لفرص العمل ورفع للناتج المحلي الإجمالي.

وحيث يؤمن المنتدى بوجود العديد من الحلول المبتكرة للخروج من الأزمة التي تفرضها أسعار الطاقة وذلك لتفادي رفع أسعار الكهرباء ولدعم نمو الاقتصاد الأردني، فستقوم هذه الورقة بعرض ملخص لثلاث فرص يقترحها المنتدى تمثل 3 سيناريوهات يمكن تطبيقها مجتمعه أو منفردة، إذ تعتبر بدائل أكثر استدامة سواءً للاقتصاد الأردني بشكل عام أو للقطاعات المعينة بشكل خاص. كما ستقوم الورقة بعرض ملخص للحلول المتداولة من قبل الحكومة حالياً حول أسعار الكهرباء والنتائج المترتبة على تطبيقها.

وينشر منتدى الاستراتيجيات ورقة الموقف هذه اعتماداً على دراسة تحليلية قام بها المنتدى وتم نشرها بهذا الخصوص، حيث تفصّل الدراسة تحليل السيناريوهات الثلاثة المطروحة.

السيناريو الأول

معالجة الخسائر الناتجة عن تحول المستهلكين الكبار (البنوك، شركات الاتصالات، الشركات الاستخراجية والتعدين) الى الطاقة المتجددة.

1. لمواجهة وتقليل خسائر شركة الكهرباء الوطنية بسبب تبني المستهلكين الكبار لمشاريع الطاقة المتجددة يقترح المنتدى تسهيل تبني الشركات الكبيرة لأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة واستبدال جزء من دعم هؤلاء المستهلكين لأسعار الكهرباء بدعمهم لكميات من الكهرباء الفائضة ينتجها هؤلاء المستهلكين ليتم استخدامها من قبل المستهلكين الصغار الذين هم بحاجة إلى دعم، وكذلك استيفاء بدل لتخزين الكهرباء يمكن استغلاله لبناء محطات لتخزين الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة.

يكلف توليد الكهرباء البنوك وشركات الاتصالات وشركات الصناعات الاستخراجية والتعدين ما مجموعه 74 مليون ديناراً سنوياً[9] تدفعها الحكومة ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية، بينما تبيعه لهؤلاء المستهلكين بحوالي 181 مليون دينار سنوياً،[10] وبذلك يكون دخل الحكومة من الدعم البيني حوالي 107 مليون دينار سنوياً. وإذا ما استمرت أسعار الكهرباء على هذا النحو يتوقع أن تتحول جميع هذه الشركات إلى توليد استهلاكها من الطاقة المتجددة وبالتالي خسارة الحكومة 107 مليون دينار سنوياً.

ولذلك يقترح منتدى الإستراتيجيات الأردني بأن يتم تعديل التعليمات الناظمة لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة لغاية استخدامها بحيث يصبح متطلباً أن تنتج هذه الشركات أكثر من معدل استهلاكها السنوي بنسبة معينة (حيث تمت دراسة 4 سيناريوهات وتم بعدها اختيار ما نسبته 15%) فتستمر بذلك في دعمها للحكومة لكن وبدلاً من أن تدعم سعر كهرباء مولدة باستخدام النفط المستورد، فإنها تدعم توليد كهرباء محلية خضراء يتم استهلاكها من قبل المواطنين، ويتم من خلالها تشغيل الأردنيين. كما يقترح المنتدى أن يتم فرض رسم يعادل قرش لكل ك.و.س كرسوم تخزين (وتم دراسة 4 سيناريوهات وتم بعدها اختيار ما ارتأينا مناسباً)، وذلك للحد من التكاليف المتأتية من تخزين الكهرباء على الحكومة. وعند حساب أثر هذا المقترح على المستهلكين والحكومة، تبيّن أن ذلك سيخفّض الخسارة السنوية للحكومة من 107 مليون إلى 88 مليون دينار،[11] أي توفير ما يقارب 19 مليون سنوياً.

كما سيتم تخفيض التكلفة السنوية على جميع البنوك وشركات الاتصالات وشركات الصناعات الاستخراجية والتعدين من 181 مليون إلى 62 مليون أي بتوفير حوالي 119 مليون دينار،[12] الأمر الذي سيؤدي إلى تحسّن الأوضاع المالية لهذه الشركات والنهوض بالاقتصاد وجميع التبعات الإيجابية لذلك، كما سيؤدي إلى انتاج المزيد من الطاقة المحلية وسيؤدي إلى تخفيض مستوراتنا من النفط والغاز.

[9] دراسة تحليلية: بدائل لرفع أسعار الكهرباء في الأردن"، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2016
[10] كما سبق
[11] كما سبق
[12] كما سبق

السيناريو الثاني

رفع الدعم المقدم للمشتركين المنزليين الذين يزيد استهلاكهم عن 600 ك.و.س شهرياً

2. الزام مستهلكي الكهرباء الذين يتعدى استهلاكهم 600 ك.و.س شهرياً بدفع كامل تكاليف استهلاكهم تحت 600 ك. و.س وبهذا يتم توجيه الدعم لمستحقيه.

بحسب دراسة المنتدى، يكلّف دعم الكهرباء للمستهلكين الذين يزيد استهلاكهم عن 600 ك.و.س شهري حوالي 40 مليون دينار سنوياً. هؤلاء هم من المشتركين المقتدرين الذين ليسوا بحاجة إلى دعم الحكومة لاستهلاكهم، إذ أنهم يدفعون أكثر من 50 دينار شهرياً لفاتورة الكهرباء. ومقترح المنتدى هو أن يدفع مستهلك الكهرباء الذي يزيد استهلاكه الشهري عن 600 ك.و.س كامل تكلفة الكهرباء لكامل استهلاكه تحت 600 ك.و.س، وذلك أسوة بفاتورة المياه التي تتبع هذا الأسلوب مما سيعني زيادة مبلغ 22 دينار على الفاتوره التي تتعدى 600 ك.و.س شهرياً. هذا وقد تم احتساب عدد المشتركين المتأثرين في حال تنفيذ المقترح فكان العدد حوالي 152,000 مشترك من حوالي 1,537,500 بما معدله حوالي 10% من المشتركين.[13]

السيناريو الثالث

توجيه الدعم الممنوح لقطاعي الزراعة والفنادق لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة

3. استبدال دعم أثمان الكهرباء للمستهلكين الكبار من الفنادق والمزارع بدعم لأثمان أنظمة طاقة متجددة وتحويلهم للاكتفاء الذاتي.

تدعم الحكومة كل من المزارعين والفنادق في سعر الكهرباء بما يعادل 41 مليون دينار سنويا[14] وذلك بسبب بيع الكهرباء لهؤلاء المستهلكين بأقل من الكلفة. يقترح منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن تقوم الحكومة وبدلاً من دعم ثمن الكهرباء (المولدة من النفط والغاز المستورد) بتوجيه نفس الدعم ولكن لتوليد الكهرباء بتركيب أنظمة لتوليدها من الطاقة الشمسية، فحالياً تدعم الحكومة استهلاك كل كيلو واط ساعة للمزارعين ب 5 قروش، والمقترح هو دعم إنتاج كل كيلو واط ساعة من الطاقة المتجددة ب 5 قروش وذلك لمدة 5 سنوات يسدد خلالها المزارع ثمن النظام، وينطبق ذلك على الفنادق أيضاً (مع اختلاف قيمة الدعم)، وبذلك تستمر الحكومة بدفع قيمة الدعم الحالي لمدة 5 سنوات وهي المدة التي يتم فيها تسديد ثمن أنظمة الطاقة بالتشارك ما بين المستهلك والحكومة ومن ثم يستمر المستهلك بتوفير ما يحتاجه من الكهرباء دون تكلفة تذكر له أو للحكومة. وبذلك تتوقف الحكومة بعد حوالي 5 سنوات عن دفع معظم الدعم الممنوح للمزارعين والفنادق وستتكلف فقط مصاريف التوزيع والمصاريف التشغيلية للشبكة (حيثُ أن

[13] بيانات أولية من هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمعادن
[14] دراسة تحليلية: بدائل لرفع أسعار الكهرباء في الأردن"، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2016

سعر ال ك.و.س من الكهرباء يشمل سعر الوقود وتكاليف الاستطاعة ومصاريف الصيانة والتشغيل وتكاليف شركات التوزيع). وبحسب هيئة تنظيم قطاع الكهرُباء وفي عام 2014 شكلت مصاريف الصيانة والتشغيل 0.9 قرش من تكلُفة الك.و.س (11 قرش)، بينما شكلت تكاليف شركات التوزيع 1.1 قرش من تكلفة ال ك.و.س؛ أي أن هذه الكُلف تُشكل 2 قرش من تكلفة ك.و.س. وفي حالة اعتماد المشتركين الزارعيين والفنادق على أنظمة الطاقة المُتجددة وبافتراض أن هؤلاء المُشتركين سيقومون بإستخدام الشبكة لتخزين 50% الطاقة التي يتم إنتاجها إلى حين استخدامها (ويُعتقد أن تكون هذه النسبة أقل بكثير من ذلك)، فستتحمل الحكومة 1 قرش لكل ك.و.س يقوم المزارعون والفنادق بإنتاجه مقارنة ب 5 قروش تدفعهم الحكومة كدعم لكل كيلو واط يستخدمه المزارعين و 2 قرش للفنادق.

وإذا ما تم احتساب تكلفة هذه الأنظمة وتقسيمها على 25 عاماً (صلاحية هذه الأنظمة)، تكون قيمة الدعم السنوي المطلوب من الحكومة لهذه الفئات حوالي 8.4 مليون دينار أي توفير حوالي 32.4 مليون دينار سنوياً، والذي سيساهم بدوره في تخفيض مستورداتنا بما يقارب 75 مليون دينار من النفط والغاز، كما سيوفر ذلك على المستهلكين في هذه الفئة ما مقداره 45 مليون دينار سنوياً، وبذلك يكون الدعم وخلال الخمسة أعوام القادمة هو دعماً مستداماً وليس دعماً دائما لقطاعي الزراعة والسياحة.[15]

إذا ما طبق الأردن المقترحات الثلاثة السابقة فإن الفائدة المتأتية من ذلك هي:

من السيناريو الأول: تخفيض خسائر شركة الكهرباء الوطنية من تحول الشركات الكبيرة للطاقة المتجددة بحوالي 19 مليون دينار سنوي.

من السيناريو الثاني: تحقيق عوائد تعادل 40 مليون دينار سنوي.

من السيناريو الثالث: تحقيق عوائد تعادل 32.4 مليون دينار سنوي.

أي أنه وبتطبيق ما ذكر من مقترحات ستتمكن شركة الكهرباء الوطنية من تحقيق وفر يعادل 92 مليون دينار سنويا. ذلك بالإضافة إلى المكتسبات الأخرى والتي توازي أهمية ما سبق إن لم تتجاوزها وخاصة في تأثيرها على الاقتصاد الكلي، وهي:

- تخفيض كامل الخسائر الناجمة من تحول المشتركين الكبار والداعمين للتعرفة الى الطاقة المتجددة.
- تحويل جزء كبير من الكهرباء المستهلكة في الأردن إلى الطاقة المتجددة (حوالي 1650 ج.و.س سنوي) مما يعني خفض مستوردات الأردن من الطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء بنسبة 9 % والذي سينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.[16]
- المساهمة في تحقيق هدفين لاستراتيجية الطاقة في الأردن وهما: أمن الطاقة وخليط من الطاقة المتجددة.
- تساعد هذه الحلول الشركات الكبيرة سواءً الداعمين أو المدعومين بالتعرفة الحالية حيث تتحول إلى الاكتفاء الذاتي والتحرر من الاعتماد على أسعار الكهرباء والتي تعتبر من أعلى تكاليف شركاتهم.

[15] كما سبق
[16] كما سبق

- تلبي شركة الكهرباء الوطنية بعضاً من التزاماتها تجاه برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية دون أن ترفع من سعر الكهرباء.

أما اذا طبقت الحكومة السيناريوهات التي تقترحها ويتم تداولها فإن:

1- سيناريو إبقاء الحال على ما هو عليه، سيؤدي إلى خسارة المشتركين الكبار الداعمين لسعر التعرفة وبالتالي خسارة كامل الدعم البيني والبالغ 107 مليون دينار سنوياً، بالإضافة إلى استمرار الفنادق والمزارعين باستنزاف الخزينة بسبب دعم استهلاكهم للكهرباء بما يقارب 41 مليون دينار سنوياً، وكذلك استمرار استنزاف الخزينة بسبب دعم المقتدرين على دفع ثمن تكلفة الكهرباء من كبار المستهلكين المنزليين بحوالي 40 مليون دينار سنويا.[17] في المحصلة سيترتب على الحكومة خسائر سنوية تعادل 188 مليون دينار.
2- سيناريو الاستمرار في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة خسائر شركة الكهرباء الوطنية،لقد أصبح لزاماً إعادة النظر فيه وفي الاستراتيجية نفسها حيث أنها أصبحت غير ملائمة للمعطيات الحالية، فالاستمرار برفع أسعار الكهرباء حسب الاستراتيجية أو بسبب ارتفاع أسعار النفط مجدداً لم يعد حلاً مناسبا حيث يعني رفع الأسعار بنسب مختلفة على المشتركين غير المنزليين مما سيؤدي إلى خروج المقتدر منهم والداعم لأسعار الكهرباء من الشبكة واعتماده أنظمة الطاقة المتجددة، وبالتالي خسارة الدعم البيني الذي يساهم في رأب الفجوة في ميزانية شركة الكهرباء الوطنية، بالإضافة لإمكانية إقفال المزيد من المصانع والمصالح وتسريح العمال. إن هذا السيناريو سيزيد الإيرادات المتحققة بمقدار 152 مليون دينار[18] (بحسب أرقام 2015)، ولكن هذا المبلغ لا يأخذ بعين الاعتبار خسارة المشتركين الكبار والداعمين للتعرفة، حيث يعزم معظمهم على هجر الشبكة، وبالتالي ستخسر الشركة الوطنية الدعم البيني والذي تم احتسابه في دراسة المنتدى للبنوك وشركات الاتصالات والصناعات الاستخراجية والتعدين بـ 107 مليون دينار سنوي بالإضافة إلى جميع المشتركين الكبار الذين لم يتم احتسابهم في هذه الدراسة، وستضيع الفرصة لنيل جميع المكتسبات التي سنشير إليها لاحقاً في حال تطبيق السيناريوهات الثلاثة التي يقترحها المنتدى، أي أن صافي ما سيتحقق من هذه الزيادة هو 45 مليون دينار[19] والذي يمكن للحكومة تحقيقه باستخدام السيناريو الثاني المقترح وبذلك تخفف الأضرار المتأتية من قرار مثل هذا والذي سيؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الاردني وعلى الاستثمار في الاردن.
3- سيناريو ربط سعر الكهرباء بسعر النفط يعني أن يتعرض جميع المستهلكين للرفع لأسعار الكهرباء في حال ارتفعت أسعار النفط، سيؤثر هذا الحل على عدد كبير من المستهلكين المنزليين الغير قادرين على دفع هذه التكلفة، كما أنه سيؤثر على القطاع الخاص والمدعوم بسعر التكلفة مثل المصانع والفنادق والمزارع وغيرها وسيؤثر أيضا على الداعمين لسعر الكهرباء والذين يدفعون اليوم أثمانا عالية للكهرباء. كما سيؤثر ذلك على الاستثمار فلن يتمكن المستثمر من تثبيت سعر الكهرباء على نفقاته التشغيلية إذا كان السعر سيستمر في الصعود والهبوط حسب اسعار النفط والذي قد يشكل عاملا مهما في قراره الاستثماري. وبالتالي فإن تطبيق هذا السيناريو سيزيد من التأثير السلبي لأسعار الكهرباء على مستهلكيها كما وستضيع الفرصة لنيل جميع المكتسبات التي أشرنا اليها

[17] كما سبق
[18] الاستراتيجية الوطنية لمعالجة خسائر شركة الكهرباء 2013–2017
[19] دراسة تحليلية: بدائل لرفع أسعار الكهرباء في الأردن"، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2016

سابقا في حال تطبيق السيناريوهات الثلاثة التي يقترحها المنتدى. كما ويتوقع أن تستمر (الشركات التي تم دراستها وفي السيناريو الأول) في التحول للطاقة المتجددة وذلك سعيا منها للتحول الى الاعتماد الذاتي والتحرر من تقلب الاسعار بالإضافة الى تقليل الكلف التشغيلية؛ وبذلك تخسر الحكومة الدعم البيني والبالغ 107 مليون دينار سنويا.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على **info@jsf.org** أو على هاتف **+962 6 566 6476**.